الأحداث اللاحقة

SUBSEQUENT EVENTS

المحتويات	الفقرات
مقدمة	3-1
أحداث تقع حتى تاريخ تقرير المدقق	7-4
حقائق مكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق وقبل إصدار البيانات المالية	12-8
حقائق مكتشفة بعد صدور البيانات المالية	18-13
طرح الأوراق المالية للجمهور	19

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبعي اسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى. إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها ، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبعية السوداء الثخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتئي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل اكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الأمور المادية فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

مقدمة

1. الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مسؤولية المدقق المتعلقة بالأحداث اللاحقة . إن مصطلح (الأحداث اللاحقة) في هذا المعيار الدولي للتدقيق يستعمل للإشارة إلى كل من الأحداث التي تظهر بين نهاية الفترة المالية وتاريخ تقرير المدقق ، والحقائق المكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق.

2. **على المدقق مراعاة تأثير الأحداث اللاحقة على البيانات المالية وعلى تقرير المدقق .**

3. يتناول المعيار الدولي للمحاسبة (10) (الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية) كيفية معالجة البيانات المالية للأحداث الإيجابية منها والسلبية ، والتي تحدث بعد نهاية الفترة ، حيث يتم تشخيص نوعين من الأحداث هما:
   1. تلك التي توفر مزيداً من الأدلة لحالات كانت موجودة في نهاية الفترة .
   2. تلك المؤشرة على ظروف برزت لاحقاً لنهاية الفترة .

أحداث تقع لغاية تاريخ تقرير المدقق

4. **على المدقق إنجاز الإجراءات المصممة للحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة تؤيد بأن كافة الأحداث لغاية تاريخ تقرير المدقق ، والتي قد تتطلب إجراء التسوية أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ، قد تم تشخيصها.**
وتطبق هذه الإجراءات ، إضافة إلى الإجراءات الاعتيادية والتي قد تتطلبها معاملات خاصة تحدث بعد نهاية الفترة وذلك لغرض الحصول على أدلة إثبات لأرصدة الحسابات في نهاية الفترة، مثلاً اختبار نقطة القطع للمخزون وتسديدات الدائنين . ومع ذلك فإنه لا يتوقع من المدقق القيام بفحص مستمر لكافة الأمور التي سبق وأن طبق عليها إجراءات أتت بنتائج مرضية.

5. إن إجراءات تشخيص الأحداث التي قد تتطلب إجراء التسوية أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ، والتي يتم القيام بها في أقرب وقت ممكن لتاريخ تقرير المدقق ، تتضمن ما يلي :
   - مراجعة الإجراءات التي قامت الإدارة بوضعها للتأكد من أن الأحداث اللاحقة قد شخصت .
   - قراءة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة ولجان التدقيق واللجان التنفيذية المنعقدة بعد نهاية الفترة ، والاستفسار عن الأمور التي تمت مناقشتها في الاجتماعات والتي لا تتوفر محاضرها حتى ذلك الوقت.
   - قراءة أحدث البيانات المالية المرحلية المتوفرة للمنشأة وكذلك الميزانيات التقديرية وتوقعات التدفق النقدي وتقارير الإدارة الأخرى ذات العلاقة ، وبالقدر الذي تعتبر فيه ضرورية ومناسبة .
   - الاستفسار ، أو توسيع الاستفسارات الشفوية أو المكتوبة السابقة ، من محامي المنشأة عن الدعاوى والمطالبات.
   - الاستفسار من الإدارة فيما إذا كانت هناك أية أحداث لاحقة حدثت والتي قد يكون لها تأثير على البيانات المالية ومن أمثلة الاستفسارات من الإدارة عن الأمور ذات الخصوصية ما يلي :
     – الموقف الحالي للبنود التي تم احتسابها استنادا لمعلومات أولية أو معلومات غير جازمة .
     – ما إذا كانت هناك التزامات جديدة ، قروض أو ضمانات ، تم الدخول فيها .

- ما إذا كانت أصول المنشأة قد بيعت بالفعل أو خطط لبيعها.
- ما إذا تم فعلاً، أو خطط ، لإصدار أسهم أو سندات جديدة، أو الدخول في اتفاقات للدمج أو التصفية.
- ما إذا كانت هناك أية موجودات قد تمت مصادرتها من قبل الحكومة، أو هلكت نتيجة حريق أو فيضانات.
- ما إذا كانت هناك أية تطورات تتعلق بأمور ذات خطورة أو بحالات طارئة
- ما إذا كانت هناك أية تسويات محاسبية غير اعتيادية، أو أن هناك نية لإجرائها.
- ما إذا كانت هناك أية أحداث قد وقعت، أو من المرجح وقوعها، والتي قد تثير تساؤلات حول ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في البيانات المالية وحسب الحالة، مثلاً الحالات التي يثار التساؤل فيها حول صحة فرض الاستمرارية.

6. عند تدقيق قسم تابع، كقسم أو فرع أو شركة تابعة ، من مدقق آخر ، فعلى المدقق دراسة إجراءات المدقق الآخر فيما يخص الأحداث بعد نهاية الفترة ، والحاجة إلى إعلام المدقق الآخر بالتاريخ المخطط قبل إصدار تقرير المدقق.

7. في حالة معرفة المدقق بالأحداث التي لها تأثير جوهري على البيانات المالية، فعليه دراسة ما إذا كانت مثل هذه الأحداث قد تم التعرف عليها بشكل مناسب، والإفصاح عنها بشكل ملائم في البيانات المالية.

حقائق مكتشفة بعد تاريخ تقرير المدقق وقبل إصدار البيانات المالية

8. لا يتحمل المدقق أية مسؤولية للقيام بإجراءات أو لعمل أي استفسار يتعلق بالبيانات المالية بعد تاريخ تقرير المدقق. أما خلال الفترة من تاريخ تقرير المدقق إلى تاريخ إصدار البيانات المالية فإن مسؤولية إعلام المدقق بالوقائع التي قد تؤثر على البيانات المالية تقع على عاتق الإدارة .

9. عند إطلاع المدقق، بعد تاريخ تقرير المدقق ولكن قبل إصدار البيانات المالية، على واقعة قد تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية، يجب عليه دراسة ما إذا كانت البيانات المالية في حاجة إلى تعديل، وأن يقوم بمناقشة الأمر مع الإدارة واتخاذ الإجراء المناسب في تلك الظروف.

10. عند قيام الإدارة بتعديل البيانات المالية ، على المدقق القيام بالإجراءات الضرورية في تلك الظروف، وتزويد الإدارة بتقرير جديد حول البيانات المالية المعدلة ، ولا يؤرخ التقرير الجديد للمدقق بتاريخ يسبق تاريخ التوقيع والموافقة على البيانات المالية المعدلة . ووفقاً لذلك فإنه يجب تمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرتين (4) و (5) إلى تاريخ التقرير الجديد للمدقق .

11. في حالة عدم قيام الإدراة بتعديل البيانات المالية في ظروف يعتقد فيها المدقق بضرورة التعديل، وإن المدقق لم يرسل بعد تقريره إلى المنشأة ، عندئذ يجب على المدقق أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً في تقريره.

12. أما في حالة كون تقرير المدقق قد أرسل إلى المنشأة ، فإن على المدقق إشعار الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية النهائية في إدارة المنشأة بعدم إصدار البيانات المالية وتقرير المدقق المتعلق بها إلى الأطراف الثالثة. وفي حالة نشر البيانات المالية لاحقاً، فإن على المدقق اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع الاعتماد على تقريره. ويعتمد الإجراء المتخذ على حقوق المدقق القانونية وعلى مسؤولياته والتوصيات الصادرة عن محاميه.

حقائق مكتشفة بعد إصدار البيانات المالية

13. لا تقع على المدقق، بعد إصدار البيانات المالية ، أية مسؤولية لعمل أية استفسارات تتعلق بتلك البيانات المالية.

14. في حالة إطلاع المدقق ، وبعد إصدار البيانات المالية ، على واقعة كانت موجودة في تاريخ تقرير المدقق ، والتي كان قد تسبب قيام المدقق بتعديل تقريره لو كان هناك علم بها في ذلك التاريخ ، في هذه الحالة فإن على المدقق دراسة ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل البيانات المالية ، ثم قيامه بمناقشة الأمر مع الإدارة مع ضرورة اتخاذه الإجراء المناسب في تلك الظروف.

15. عند قيام الإدارة بتعديل البيانات المالية، فعلى المدقق القيام بإجراءات التدقيق الضرورية في تلك الظروف،

وفحص الخطوات التي اتخذتها الإدارة للتأكد من إعلام أية جهة استلمت البيانات المالية الصادرة سابقاً ، مع تقرير المدقق المرفق بها ، بالتعديل الذي تم ومن ثم قيامه بإصدار تقرير جديد حول البيانات المالية المعدلة .

16. **يجب أن يتضمن التقرير الجديد للمدقق فقرة خاصة حول موضوع التعديل المشار إليه بإيضاح في البيانات المالية ، مشدداً على توضيح أسباب تعديل البيانات المالية الصادرة سابقاً وإشارته إلى تقريره الصادر سابقاً**. ويؤرخ التقرير الجديد بتاريخ لا يسبق تاريخ الموافقة على البيانات المالية المعدلة ، ووفقاً لذلك فإنه يجب تمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرتين (4) و (5) إلى تاريخ التقرير الجديد للمدقق . وتجيز التعليمات المحلية للمدقق ، في بعض الدول بحصر إجراءات التدقيق المتعلقة بالبيانات المالية المعدلة بتأثيرات الحدث اللاحق الذي أستوجب التعديل . وفي مثل هذه الحالات فيجب أن يحتوي التقرير الجديد للمدقق على فقرة بذلك.

17. في حالة عدم قيام الإدارة باتخاذ الخطوات الضرورية للتأكد من إعلام أية جهة استلمت البيانات المالية الصادرة سابقاً، مع تقرير المدقق المرفق بها ، بالوضع وكذلك عدم قيامها بتعديل البيانات المالية في الظروف التي يعتقد المدقق بوجود الحاجة إلى تعديلها ، فإن على المدقق إشعار الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية النهائية في إدارة المنشأة بأنه سيتخذ الإجراء المطلوب لمنع الاعتماد مستقبلاً على تقريره . ويعتمد الإجراء المتخذ على حقوق المدقق القانونية وعلى مسؤولياته والتوصيات الصادرة عن محاميه .

18. قد لا يكون من الضروري تعديل البيانات المالية وإصدار المدقق تقريراً جديداً في حالة قرب صدور البيانات المالية التالية ، بشرط أن تتضمن هذه البيانات إفصاحاً مناسباً حول الموضوع .

طرح الأوراق المالية على الجمهور

19. **في الحالات المتضمنة طرح الأوراق المالية على الجمهور ، يجب على المدقق مراعاة أية متطلبات قانونية أو ذات علاقة تطبق على المدقق في نطاق التشريعات التي تم طرح الأوراق المالية بموجبها**. مثلاً قد يتطلب من المدقق القيام بإجراءات تدقيق إضافية لغاية تاريخ وثيقة العرض النهائية . هذه الإجراءات تتضمن عادة قيام المدقق بالإجراءات المشار إليها في الفقرتين (4) و (5) لغاية التاريخ الفعلي لوثيقة الطرح النهائي أو أقرب تاريخ إليه، كما أن عليه قراءة وثيقة الطرح ، لتقدير كون المعلومات المدرجة في وثيقة الطرح منسجمة مع المعلومات المالية التي أرتبط بها المدقق.